ما يملك به من اراد السكنى فذلك واقع في الملك ايضا وكذا ما وراء
التحويط مما هو حريم للقريه اولا تحويط من وراءه بل بمجرد خط وعلامات
فان اراد وا البناء من وراء الحايط بقدر لا يكون حريما للقريه لو فرض
وصولها الى الخط جاز له وملك قطعا او وراءه ما دون ذلك فقد
ملك البقعه والظاهر عدم اثمه بذلك لانه لم يقع في مملوك ولا
حريم له وهو مملوك ايضا على الاصح كما مر ولا متحجر وان اراد البناء من
داخل الحايط في محل غير حريم فهو بناء في متحجر فيحصل به الملك مع
الاثم ان وقع البناء قبل بطلان التحجر والله اعلم **مسئله** اذا
عمد شخص الى بحر وركز اعواد من الجوانب وشبكه فعلها وخلى ذلك البناء من
ليدخل الصيد وحصل على ذلك شبكه فعلها وخلى ذلك البناء من
الصيد متلكه حتى لا يجوز لغيره اصطياده وعلى ما حته
اصحابنا رضي الله عنه ان الاصحاب رضي الله عنهم جعلوا ما يملك
به الصيد محالا معا قالوا والعباره لابن المقري شرح في الروض
وحسبك ان ابطال امتناعه وحصوله الاستيلاء احد جامع اهـ
قال شارحه وحصل اي كل من ابطال الامتناع وحصول الاستيلاء
بالطرق المذكوره يعني مجرد ضبطه بيده وان لم يقصد تملكه وابطال
عدوه وطيرانه بخوزمن وقوعه في شبكة وقفي نصبها له ولم يقدر
على الخلاص منها وارساله نحو كلبه عليه فيمسكه ثم لا ينفلت
منه الى وضع يده عليه والجائه بضيق لا ينفلت منه كبيت يمكن
اخذه منه بلا تعب وان كان البيت مفصوبا والجائه لما استحق
الانتفاع به ولو مستعارا وان وسع بحيث عسر اخذه منه فيوخذ
من ذلك الطرق تحصيل الملك لصائد صيدا بحريا مطلقا وبريا هو
ليس بحرما ولو صبيا غير مميز ومجنونا قطعا وان امر هما بذلك احد
وعلى الاصح من وجهين ان امرهما ويخرج من ذلك جواب المسئله البحث
عنها فيملك الناصب المذكور ذلك الصيد البحري مع جعل الشبكه

على الملك كما علل به الروضه في نظيره استدرك ما فاته بالرجوع
على الغايب البايع وذلك متسع هنا والله اعلم **مسئله** عمل رجل
استاجر للعمل مدة معلومه وشرط ان عجز المستاجر او ترك
او ترك العمل فلا شئ له فعمل بعد هذا الشرط ثم عجز او ترك
والعقد فاذا يستحق الاجير بينوا الناذكلك **اجاب رضي الله عنه**
ان من استاجر شخصا لعمل مدة معلومه باجرة معلومه يستحق
الاجير بمضي مدة الاجارة كل الاجرة المسماة وان لم يعمل فيها اذا كان
قد سلم نفسه للعمل لتلف المنافع تحت يد المستاجر فتى شرط ذلك
في صلب عقد الاجارة لم يفسدها لعدم منافاته مستحق الاجير على
المستاجر جميع الاجرة المسماة ما لم يشرط في العقد استحقاق الاجير
ذلك قبل تمام المدة والا فسد عند الاجارة لمنافاته مقتضاها وكذا
يفسد العقد لو شرط عدم الاجير انه متى عجز عن العمل فتلا في اثنا المدة
ليس له شئ فاذا عمل الاجير فاما ان يكون عالما بالفساد ام لا فان
كان عالما بفساد العقد وانه لا اجرة له لم يستحق شيئا لانه عمل غير
طامع واما ان كان جاهلا بذلك فله على المستاجر اجرة مثل عمله والله اعلم

باب احياء الموات مسئله فيما ذكروا ان حريم القريه كذا هل يتعين
اذا خطوا خطا عند الاحياء ان يكون ما جاوزه الى قدر الحاجه مما ذكروه
حريما لها او يكون اعم ولو انهم لم يخطوا والى من بعدهم يرد ان يحيي دارا
او غير حريم البيوت فاخرجهم ويقول لهم في الساحه عينه ثاني حريم
من بعدي وهكذا فكيف الحكم **اجاب رضي الله عنه** ان حاصل
الجواب فيما مع الاختصار ان مريد احياء دار لا علم له اما ان يريد بذلك
في القريه نفسها او حريمها الذي ذكروه وذلك يمتنع لملك المحيين
القريه قطعا وكذا حريمها على الاصح وان لم يصح بيعه وحده كما قاله اتبع
عاصم العباد وما ان يريد بذلك خارجا عنهما وهي وراء تحويط وغيره

مما يملك